

الإفصاح عن جودة الربحية في قوائم الشركات المساهمة السعودية وأثره على ربحية الأسهم (دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية)

د. أميرة الطيب محمود جمعه

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، تخصص محاسبة، استاذ مساعد، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: amiraelty-777@hotmail.com

المخلص

هدفت الدراسة الي بيان معرفة أثر الإفصاح عن جودة الربحية على ربحية الأسهم للشركات المساهمة السعودية واستخدام الإفصاح عن جودة الربحية كمؤشر في تقييم أداء الشركات المساهمة. اعتمدت الدراسة لتحقيق الاهداف المرجوة على الاسلوب النظري من خلا المعلومات التي تم جمعها من المراجع وكذلك الاطلاع على الدراسات السابقة، ولتحليل البيانات استخدمت الدراسة برنامج E- views وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية مثل مشكلة الارتباط الخطي والارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين. وقد توصلت الدراسة الي نتائج اهمها وجود أثر ذات دلالة إحصائية بين مستوي الإفصاح عن جودة الربحية و ربحية الأسهم، كذلك الزيادة في الأرباح الكلية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية قطاع الاتصالات أدت إلى زيادة ربحية السهم الواحد في تلك الشركات. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان هناك عدد من التوصيات أهمها عرض التقارير المالية لشركات المساهمة عبر الوسائط المختلفة وذلك لجذب مزيد من المستثمرين ولتحقيق الزيادة في جودة ربحية الاسهم والعمل على رفع مستوى الإفصاح من خلال تضافر جهود الشركات المساهمة وتعزيز عملية الإفصاح بما يلبي احتياجات المستثمرين وترشيد قراراتهم.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الشركات المساهمة، الاسهم، جودة الربحية.

Disclosure of the Quality of Profitability in the lists of Saudi joint Stock Companies and its Impact on the Profitability of Shares (An applied study on the Saudi Telecom Company)

Dr. Amira Eltyab Mahmoud Gomaa

Doctorate in Philosophy of Accounting, Specialization in Accounting, Assistant
Professor, College of Business Administration, Al Baha University, Kingdom of Saudi
Arabia

Email: amiraelty-777@hotmail.com

ABSTRACT

The study aimed to determine the impact of disclosure of the quality of profitability on the profitability of shares of Saudi joint stock companies and to use disclosure of the quality of profitability as an indicator in evaluating the performance of joint stock companies. To achieve the desired goals, the study relied on the theoretical method through information collected from references as well as reviewing previous studies. To analyze the data, the study used the E-Views program, which was designed to deal with statistical problems such as the problem of linear correlation, autocorrelation, multiple correlations, and variance. The study reached results, the most important of which is the presence of a statistically significant effect between the level of disclosure of the quality of profitability and the profitability of shares, as well as the increase in the total profits of public joint-stock companies in the Kingdom of Saudi Arabia in the telecommunications sector led to an increase in earnings per share in those companies. In light of the results of the study, there were a number of recommendations, the most important of which is displaying the financial reports of joint-stock companies through various media in order to attract more investors, to achieve an increase in the quality of profitability of shares, and to work to raise the level of disclosure through the concerted efforts of joint-stock companies and enhance the disclosure process in a way that meets the needs of investors. and rationalize their decisions.

Keywords: Disclosure, Joint stock companies, Stocks, Quality of profitability.

1- المقدمة:

تعد الشركات المساهمة عصب النمو الاقتصادي وذلك لاطلاعها بالمشاريع الكبرى التي تعجز عنها قدرات الأفراد العاديين بسبب قدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة، كما تعد ركيزة الاقتصاد الوطني نظراً لمساهمتها في التنمية الاقتصادية وبالإضافة إلي إيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الإفصاح عن البيانات المالية للشركات يؤدي إلي خلق فرص استثمارية هامة على أسهم الشركات القيادية وخاصة المستثمرين على الأجل الطويل وتعزيز مؤشرات السوق خلال هذه الفترة. ويعد الإفصاح عن جودة الربحية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة حيث تتوقف نوعية القرارات المستخدمة ومدى فاعليتها على تحقيق الغرض منها على المعلومات المتوفرة لدى المسؤولين عن اتخاذ القرار. فالإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم أداء الشركات والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها.

تأتي أهمية الإفصاح عن جودة الربحية في الشركات المساهمة لأسباب عديدة منها إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين والتزام الشركات المساهمة لشروط وقواعد الإفصاح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في العقدين الماضي والحاضر، أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

لذلك يساعد التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح في عمل مقارنات للقوائم المالية لعدة سنوات لنفس المنشأة وللقوائم المالية للمنشآت الأخرى المشابهة، كما انه يساعد في تحقيق العدالة بين الفئات المختلفة من مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يقلل من فرص المناجزة بالمعلومات الداخلية.

الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

وتقاس الربحية أما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو إما قيمة الموجودات أو قيمة حقوق أصحاب المنشأة.

وقد أشارت بعض الدراسات عن جودة الربحية ومعاييرها، حيث أشارت دراسة (ضياء الدين الغنيم، 2008، ص 14) أن للربحية معايير مختلفة أهمها:

القوة الأيرادية: والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتسندها القوة الأيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية.

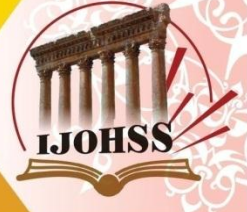
العائد على الاستثمار: وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل.

مفهوم العائد على الاستثمار: (Return On Investment)

إن المالكيين لا ينظرون عادة إلى الربح كرقم مجرد بل يربطون بينه وبين الأموال التي استثمروها في المنشأة، فرقم الربح المطلق لا يعني شيئاً كثيراً. ويسمى الحاصل من مقارنة الربح بالأموال التي نتج عن استثمارها ذلك الربح بمعدل العائد على الأموال المستثمرة أو العائد على الاستثمار. لذا فإن العائد على الاستثمار مقياس هام من مقاييس الربحية ويستعمل لتقييم المنشأة بشكل عام وهو يعتمد على نظرية الربح الشامل حيث يدخل في تركيبه جميع عناصر الإيرادات والمصروفات سواء أكانت تشغيلية أم غير تشغيلية.

العائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافي الربح الشامل}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$

(مجموع الأموال المستثمرة (مجموع الأصول)



2- منهجية الدراسة

- مشكلة الدراسة:

لا توجد دراسات علمية تناولت جانب الإفصاح عن جودة الربحية في الشركات المساهمة، حيث تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الجانب.

وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن الأرباح تعتبر أحد أشكال مقاييس العائد على الأسهم حيث أن ارتفاع سعر السهم (الزيادة في رأس المال) يمثل الشكل الثاني من أشكال العائد على الأسهم. وتتخلص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل يؤثر الإفصاح عن جودة الربحية على ربحية أسهم الشركات التي تفصح عن الربحية؟
- 2- هل يؤثر الإفصاح عن جودة الربحية بصورة ايجابية على ربحية أسهم تلك الشركات؟
- 3- ما هو تأثير زيادة مستوى الإفصاح على جودة الربحية وربحية الأسهم في الشركات المساهمة؟

- فروض الدراسة:

استندت الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

نص الفرضية: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة ربحية الشركات وربحية الأسهم".

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- 1- أهمية الإفصاح عن جودة الربحية في الشركات المساهمة.
- 2- استخدام الإفصاح عن جودة الربحية كمؤشر في تقييم أداء الشركات المساهمة.
- 3- أثر الإفصاح عن جودة الربحية على ربحية الأسهم للشركات المساهمة السعودية.

- منهج الدراسة:

يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي

- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الربحية للمستثمرين والمقرضين وجميع الأطراف التي تتعامل مع الشركات. كما أن موضوع الإفصاح عن جودة الربحية من الموضوعات الحديثة التي يتم تناولها في الفكر المحاسبي، وبالتالي يعتبر موضوع الإفصاح من الموضوعات العلمية الهامة. ويعتبر مجال التطبيق من الموضوعات التي تهتم قطاع كبير من المستثمرين والمقرضين والمساهمين والعملاء وغيرهم من الأطراف

- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الشركات المساهمة السعودية بالتطبيق على قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية: اقتصر هذا البحث على تحليل القوائم المالية السنوية لشركة الاتصالات السعودية خلال السنوات 2003-2022

3- الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

- دراسة عطاوي الهام، نواله نسرين (2022) "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية" تناولت الدراسة مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، توصلت الدراسة الى ان الإفصاح المحاسبي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية دون تضليل، وانه يظهر نتائج واضحة وفقاً لما يتطلبه النظام المحاسبي المالي استجابةً للمعايير المحاسبية الدولية. أهم توصيات الدراسة على المؤسسات تقديم دورات تدريبية على المعايير المحاسبية الدولية وبذل الجهد في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب

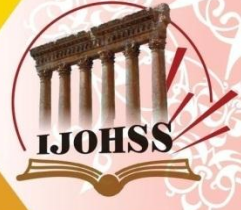
لمستخدميها، كما أوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- دراسة محمود محمد عبد الرحيم (2020) "تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة" (دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية) هدفت الدراسة الى دراسة وتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة، بالإضافة الي اختبار تأثير آليات الحوكمة داخل الشركة على تلك العلاقة. أظهرت النتائج ثبوت صحة الفرض الأساسي للدراسة وهو وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وقيمة الشركة في بيئة الأعمال المصرية. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وعدم الاعتماد على النموذج التقليدي في اعداد التقارير المالية السنوية، علاوة على قيام الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في مصر بإصدار معيار محاسبي شامل عن المعلومات المستقبلية يوضح المعلومات الواجب الإفصاح عنها كحد أدنى وطريقة اعدادها وعرضها ليكون بمثابة إطار عاماً ومرشداً للشركات في بيئة الأعمال المصرية.

- دراسة صائب سالم (2018) "أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)" تناولت الدراسة أهمية الإفصاح الاختياري وأثره في جودة الإبلاغ المالي للشركات العراقية حيث تم اعداد قائمة بالمعلومات المطلوبة وتطبيقها على كل شركة للتعرف فيما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات من عدمه. توصلت الدراسة الي نتائج أهمها ان للإفصاح الاختياري أثر في جودة الإبلاغ المالي وكذلك تعزيز الثقة بالقوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن يحظى الإفصاح الاختياري بالاهتمام المناسب من قبل الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونه عامل مهم لتزويد الأطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

- دراسة محمود عبد الفتاح، زينب حسان، مراد يوسف (2018) "تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية للقطاع الحكومي العام ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" هدفت الدراسة الي بيان أثر معيار الإفصاح على شمولية الإفصاح المحاسبي، والأثر الذي يتركه معيار الإفصاح على مصداقية وعدالة التقارير المالية، كما وتهدف الي التعرف على الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الحكومية الاردنية. توصلت الدراسة الي نتائج الي ان معيار الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاع الحكومي العام يؤدي الي شفافية الإفصاح وشمولية الإفصاح المحاسبي، وبالتالي زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي وسلامة التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية ومراعاة دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي لكافة التقارير المالية المنشورة للقطاع العام لتحسين جودة المعلومات والعمل علي زيادة نسبة الوعي للعاملين في القطاع الحكومي فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

- دراسة بن حمادي سمية (2017) " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة حالة بديوان الترقية والتيسير العقاري بالجزائر" هدفت الدراسة الي التعرف على قواعد الإفصاح المحاسبي، والتعرف على واقع التطبيق العملي للمؤسسات الجزائرية لقواعد الإفصاح المحاسبي المرتبطة بكل قائمة من القوائم المالية. توصلت الدراسة نتائج أهمها أن تطبيق المؤسسات لقواعد الإفصاح يسمح لها بالاستفادة من يقدم شفافية وثقة أكبر من المعلومات المالية والمحاسبية مما يؤدي الي تقوية مصداقية المؤسسة بين المستثمرين، كما يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالقوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تساهم الدولة في تكوين وتأهيل محاسبي ومدققي حسابات المؤسسات الاقتصادية وذلك بتحمل جزء من نفقات التكوين



والتأهيل، كذلك أوصت الدراسة أن تنص التشريعات الضريبية على قبول تطبيق الإفصاح المحاسبي والالتزام به في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بالتطبيق، كذلك يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تقوم بتغيير جذري لنظام المعلومات المحاسبي بحيث يساعدها على تقديم قوائم مالية معدة وفق شروط الإفصاح المطلوبة.

- دراسة مجدي مليجي عبد الحكيم (2015) "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة علي جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية "

هدفت الدراسة الي فحص مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي (حجم وجودة الإفصاح) عن ممارسات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكومية) والعوامل المؤثرة فيه من ناحية، وأثره علي جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية من ناحية أخرى. أظهرت نتائج الدراسة الي انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسة التنمية المستدامة للشركات السعودية محل الدراسة، بالإضافة الي وجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى هذا الإفصاح وكل من حجم الشركة، وربحيته، مصروفات البحث والتطوير وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضائه وجودة لجان المراجعة، كما توصلت الدراسة الي وجود تأثير إيجابي للإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة علي جودة الأرباح المحاسبية. أوصت الدراسة بقيام هيئة السوق المالية السعودية بإعداد برامج توعية للشركات بهدف ترسيخ ثقافة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتبني المؤشر المقترح في الدراسة لقياس مستوى افصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة.

- دراسة الغملاس (2013) "دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية "

تهدف الدراسة الي معرفة دور هيئة السوق المالية السعودية في تحسين الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة ومدى التزام هذه الشركات بالوقت المناسب لنشر المعلومات والتقارير المالية. توصلت الدراسة الي وجود تأثير للقرارات في حين لم يكن هناك تأثير للوائح وعدد المخالفات وذلك قبل تأسيس الهيئة علي مستوى الإفصاح والشفافية، بينما كان هناك تأثير علي القرارات واللوائح بعد تأسيس الهيئة. أوصت الدراسة بأهمية زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بشكل أكبر في السوق المالية بالرغم من إيجابية الدور الذي لعبته الهيئة في تحسين الإفصاح والشفافية وذلك من خلال الوصول الي سوق كفاء.

- دراسة عبد اللطيف (2011) "أثر ربحية السهم علي قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم (20) " تسلط الدراسة الضوء على المشكلة الرئيسية المتعلقة بمدى

توافر متطلبات الإفصاح والمعلومات المحاسبية لربحية السهم في ضوء المعيار السعودي رقم (20) والخاص بربحية السهم، وتهدف الدراسة لدراسة مدى تأثير متطلبات هذا المعيار علي قرارات المستثمرين المتعلقة بتعاملاتهم بالأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي. توصلت الدراسة الي نتائج أهمها لم يكن هناك أثر لصدور المعيار المحاسبي رقم (20) والمتعلق بربحية السهم علي قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي ، كذلك الشركات المساهمة العامة السعودية التي لم يتم تداول أسهمها بالسوق المالي لا تطبق المعيار رقم (20) ولا تلتزم بمتطلبات الإفصاح الواردة فيه بشكل كامل .

- دراسة جمال علي (2011) "قياس جودة الربحية في الشركات المساهمة المصرية " تناولت الدراسة قياس

جودة الربحية باعتبارها أنها تعكس جودة التقارير المالية ، وقد اعتمدت الدراسة علي مراجعة وتقييم نماذج قياس جودة الربحية واجراء تعديلات علي بعض نماذج قياس جودة الربحية لتعكس العوامل المؤثرة في جودة الربحية والتي توفرها القوائم المالية . توصلت نتائج الدراسة الي وجود علاقة بين سعر السهم وربحية السهم وحجم الاستحقاقات من ناحية وجودة الربحية من ناحية أخرى ،وأوضحت نتائج اختبار نموذج سعر السهم بوجود علاقة بين جودة الربحية ودرجة توافر خاصيتي الملائمة والمصدقية ، كما أوضحت نتائج الدراسة معنوية نموذج ربحية السهم بعد إعادة تعديله وقبول جزئي لنموذج الاستحقاقات الكلية الجارية ، كما توصلت نتائج الدراسة

الاجتبارية عند المقارنة بين القطاع الصناعي والتجاري بالقطاع الخدمي بعدم وجود اختلافات جوهرية بين جودة الربحية طبقاً لعينة الدراسة التي تم استخدامها .

الدراسات الأجنبية:

- Jackson, and Madura (2007)

"Impact of Regulation Fair Disclosure on the Information Flow Associated with Profit Warning "

هدفت الدراسة الي التعرف على تأثير تعليمات الإفصاح العادل الصادرة عن هيئة سوق المال (SES) التي تتعلق بحصول جميع المشاركين في السوق على معلومات بشكل متساوي وذلك بمنع تدفق المعلومات الي المحللين المشاركين الاخرين.

كما بينت الدراسة أنه منذ تطبيق التعليمات المتعلقة بالإفصاح اعتمد السوق بشكل قليل على إعلانات تحذيرات الأرباح وتبين أيضاً أن تعليمات الإفصاح خفضت بصورة فعلية تسرب المعلومات الي المحللين المفضلين المتعلقة بتوزيعات الأرباح إذا يتم نقل المعلومات بتوزيعات الأرباح قبل الإعلان الفعلي لتحذيرات الأرباح وبعد تطبيقات الإفصاح.

- AL Rasheed (2002)

"The Value of Accounting Disclosure: Investors , Perception "

هدفت الدراسة الي قياس أهمية عناصر الإفصاح المحاسبي للمستثمرين علي وجه الخصوص ولمستخدمي البيانات المالية عامة بدولة الكويت. توصلت نتائج الدراسة الي ان التقارير السنوية لا تعتبر ذات فائدة ملموسة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها احياناً واستخدامهم لبعض محتوياتها في تفعيل تداولاتهم، كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباط بين حجم المنشآت المالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة الي طبيعة المعلومات المنشورة ، اما فيما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت عينة الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات الامر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء المنشآت المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث أنها من أوائل الدراسات في هذا المجال في المملكة العربية السعودية، وان معظم الدراسات التي أتاحت للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة المملكة العربية السعودية فمنها ما كان في الأردن ومنها ما كان في مصر، كما أظهرت الدراسات السابقة تشابهاً في أهدافها وتنوعاً كبيراً في المتغيرات ولكن كان الاختلاف في النتائج. أما ما يميز هذه الدراسة إنها أجريت في المملكة العربية السعودية، وتركيزها على الإفصاح عن جودة الربحية ولما له أثر كبير على ربحية الأسهم، إذا كانت شاملة للشركات المساهمة الخاصة بقطاع الاتصالات كمجتمع للدراسة وتم اخذ عينة لشركة الاتصالات السعودية.

وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال على حد علم الباحث. وفي ضوء ما سبق تبدو أهمية هذه الدراسة في ضرورة الإفصاح عن الربحية ويرى الباحث أهمية ذلك الإفصاح عن جودة الربحية لما له أهمية في انه يعتبر مؤشر جيد لقياس ربحية الأسهم.

الإطار النظري الإفصاح عن جودة الربحية

أولاً : مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته:

تعد التقارير المالية المنشورة مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية سواء من قبل المستثمرين أو المقرضين أو من قبل غيرهم من الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع الاقتصادي، حتى تحقق هذه التقارير فائدتها الإعلامية القصوى وبالتالي تحقيق أغراضها المرجوة منها، وقد اشترطت المنظمات المحاسبية المهنية أن يتوافر في هذه التقارير الإفصاح الكافي والملائم Adequate Disclosure عن المعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه ينبغي علي المحاسب عند إعداد التقرير المالي أن يوازن بين اعتبارين: أولهما: توفير الإفصاح الملائم لإفادة الجهات المستخدمة له في اتخاذ قراراتها.

ثانيهما: تخفيض تكلفة إعداد ونشر التقرير إلى أدنى حد ممكن.

كما ينبغي أن يتحقق المحاسب من بنود التقرير المالي التي يجب عليه الإفصاح عنها بشكل تفصيلي، والبنود التي يجوز له دمجها مع غيرها في سعيه لتلخيص التقرير والإفصاح عن تلك البنود بشكل أكثر إيجازاً، كما أن عليه إدراك المدى الذي لا يتعداه في عملية الدمج، ولذلك فإنه يترتب علي المحاسب أن يوازن بين مؤشر موضوعي يحكم إليه في تقييم الأهمية النسبية Materiality للتقرير المالي ومؤشر موضوعي آخر لقياس خسارة المعلومات التي تترتب على الدمج كمقدمة لتحديد مستوى الدمج المناسب في هذا التقرير. (مطر ، 2008م، ص 399).

مع تعدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي وتعدد أغراضه يكتسب أهميته باعتباره مرتبطاً بالفروض المحاسبية الأساسية (فرض الاستمرارية ، فرض الاستحقاق ، فرض الثبات) وارتباطه أيضاً بالسياسات المحاسبية المتمثلة في (المبادئ ، والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات) ، وكل ذلك تتبناه الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية ، حيث توجد سياسات محاسبية مختلفة تستخدم للموضوع الواحد ، ولذلك ينبغي سلامة التقدير عند اختيار تلك السياسات والإفصاح عنها عند عرض القوائم المالية ، ويعضد ذلك الرأي الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية (APB, No.22, 1972) بأن الإفصاح عن جميع السياسات أو المبادئ يمكن أن يؤثر بشكل مادي على المركز وعلى نتائج العمليات وعلى التغيرات في المركز المالي .

ومن ناحية أخرى فقد كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية والحاجة إلى معلومات فورية أثر مباشر على الإفصاح إذ تحول تركيز أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح جميع الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

إن للمنشأة الحرية التامة في اختيار السياسة المحاسبية التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة، إلا أنه عند المفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل، فإنه ينبغي أن تراعى الأمور الآتية:

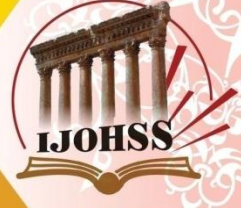
— توخي الحذر في قياس نتائج العمليات عند إعداد البيانات المالية، بتجنب تكوين احتياطات سرية مما يؤثر سلباً على موثوقية هذه البيانات.

— مراعاة الأهمية النسبية عند عرض المعلومات المالية من خلال الإفصاح عن كل البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

— يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.

— يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير ومبرراته وكذلك الإفصاح عن تأثيره على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة وتحديد كمي.

— ليس من الضروري الإفصاح عن الفرضيات والمبادئ والمفاهيم المحاسبية الأساسية مثل الاستمرارية والاتساق والاستحقاق عند الالتزام بإتباعها. أما في حال مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها.



يتمثل الهدف العام من الإفصاح المحاسبي في إظهار العرض العادل Fair Presentation أو التعبير الحقيقي والعادل. بمعنى أن الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات. (الناغي، 2007، ص 282).

ثانياً: مفهوم جودة الربحية:

الربحية هي الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال وهي بالتالي أمر ضروري لبقائها واستمرارها ، وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة ، وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها ، لذا نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة المالية في المنشأة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها ، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس درجة المخاطر (فيصل، 2013، ص 41).

وفي هذا الاتجاه تعمل الإدارة المالية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال تفاعل رشيد بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

— أولاً قرارات الاستثمار: وهي القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المنشأة للموارد المتاحة أو التي سوف تتاح لديها (الأصول المتداولة والأصول الثابتة) ، ويظهر أثر قرارات الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات ودون مبالغة تؤدي إلى تعطيل الموارد أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية وذلك بشرط عدم الإفراط أو التفريط بهدف السبولة الذي قد يؤدي إلى الخسارة .

— ثانياً قرارات التمويل : وهي القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المصادر المتاحة أو التي سوف يتم الحصول عليها (الخصوم وحقوق الملكية) ، ويظهر أثر قرارات التمويل في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للمصادر المتاحة للمنظمة على مختلف أنواع الخصوم وحقوق الملكية بطريقة توازن بين التمويل المناسب في بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية ، ودون مبالغة تؤدي إلى زيادة التكاليف أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية ، وذلك وبشرط عدم الإفراط أو التفريط بهدف الربحية الذي قد يؤدي إلى الخسارة .

نسب الربحية: Profitability Ratios

نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها الاستثمارية والتمويلية، حيث تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها. (فيصل، 2013، ص 315، 318).

طرق قياس الربحية:

تقاس الربحية بنسب الربحية وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

1- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات.

2- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات.

1- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة الشركة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضاً مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات، ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقاً لتعريف محدد مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات، أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو يتمثل في صافي المبيعات.

ومن أهم هذه المجموعات:

أ / نسبة مجمل ربح العمليات (Gross Margin Ratio) :
وتهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، ويتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات، حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$
$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ومجمّل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين كلفة إنتاج وسعر بيعها ، واهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات ، وكذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها ، ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدى فترات زمنية طويلة ، وتحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على معدل ثابت معقول في حالة استقرار أسعار البيع وتكاليف الإنتاج ، أما إذا تغيرت هذه المكونات بشكل ملحوظ بين فترة وأخرى ، فإن هذا قد يكون نتيجة مستوى السلعة المنتجة أو ارتفاعه ، أو قد يكون نتيجة للتغير في سعر البيع أو مكونات الكلفة وذلك لان هذه النسبة ليست إلا محصلة للعلاقة بين العناصر فتتغير لتغيرها .

ب / نسبة صافي ربح العمليات:

تشمل هذه النسبة عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام الشركة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ الشركة بتحمل الخسائر، لذا ينظر لهذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل تساوي:

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى
المبيعات

ج / نسبة صافي الربح:

تعتبر هذه النسبة مقياساً أشمل للربحية من النسبتين السابقتين، ولا تختلف هذه النسبة عن سابقتها إلا بشمولها للأرباح الأخرى المحققة من عمليات خارج نشاط الشركة، وكذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والضرائب المدفوعة وتساوي:

صافي الربح (بعد الفائدة والضريبة)
صافي المبيعات

2- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى قياس قدرة الشركة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، وتعتبر هذه المجموعة من النسب الهامة جداً في تقييم مدى كفاءة إدارة الشركة.
وتعتبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة الإدارة، ولكن يجب الانتباه فقد يكون السبب الرئيسي لارتفاع الأرباح ناتجاً عن انخفاض رأس المال المستثمر في الشركة أو نتيجة لاستهلاك الجزء الأكبر من الأصول العاملة فيها.
ومن أهمها النسب التالية:

أ / العائد من الموجودات (ROA):

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين شركات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العامة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات الشركة الموضوعه بتصرفها من مختلف المصادر.
وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

– المساعدة على اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض.

– تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

— تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء الشركات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس

أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل الشركة لموجوداتها ويطلق على هذه النسبة القوة الأيرادية وتساوي:

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة

مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

ب / العائد على حقوق المساهمين (المالكين) Return on Equity:

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، ويحكم علي مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد علي الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافاً إليها هامشاً ربحياً للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين، وتعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، لذا تعتبر مؤشراً علي المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشراً أيضاً علي مدى قدرة الشركة علي جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد علي الاستثمار محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة علي حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة) وتساوي:

صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت)

صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)

ثالثاً: ربحية الأسهم

تعريف الأسهم:

تمثل الأسهم أداة ملكية وتشمل في العادة نوعين رئيسيين هما:

— الأسهم العادية Common Stock

— الأسهم الممتازة Preferred Stock

ويعتبر من قبيل التكلفة أية عمولات تدفع لشراء الأسهم، كما تخصم من ثمن البيع أية عمولة تدفع لبيع الأسهم وذلك لتحديد ثمن البيع الصافي. وتعتبر الاستثمارات في الأسهم طويلة الأجل في الأحوال التي لا تتوافر فيها شروط الاستثمارات قصيرة الأجل، أي الأسهم التي تمتلكها المنشأة ليس لأغراض المتاجرة كما أنها في الوقت نفسه ليست متاحة للبيع. يحدث ذلك مثلاً عندما تمثل هذه الأسهم حصة شركة مستثمرة في شركة أخرى مستثمر بها وذلك بشرط أن تقل هذه الحصة عن 20% من صافي أصول الشركة المستثمر بها أي حيث لا تمتلك الشركة المستثمرة حينئذ سيطرة Control علي حق التصويت في الشركة المستثمر بها إذا يتم حينئذ تقييم استثمارات الشركة المستثمرة في الشركة المستثمر بها بالقيمة العادلة كما أن أية مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة ستعالج في بند منفصل ضمن حقوق الملكية. (مطر، 2007، ص 176)

والأسهم العادية هي عبارة عن أوراق مالية تحمل قيمة اسمية وهي أبدية ليس لها تاريخ استحقاق، ولا تعد بتوزيع نسبة أرباح ثابتة تصدر عن شركة ما بهدف الحصول على أموال ملكية، تمويل ممتلك، وتمنح الأسهم العادية حاملها الحق في ملكية الشركة وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وتبعات المسؤولية وفقاً لنسبة المساهمة في الشركة وعند تصفية الشركة لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم إلا بعد تسوية حقوق كافة المقرضين وحملة الأسهم الممتازة. (محمد، 2013، ص 361).

القيم المختلفة للأسهم:

يمكن أن يكون للسهم الواحد أكثر من قيمة في نفس الوقت كما يلي:

أ / القيمة الاسمية: Par Value

وهي القيمة المحددة قانوناً للسهم، وتعرف بأنها القيمة التي يلتزم المساهم بدفعها للشركة، أو هي القيمة التي تحدد بها مسؤولية المساهم عن خسارة الشركة عند التصفية، كما يمكن تعريفها بأنها القيمة التي لا يجوز أن يصدر السهم بأقل منها والتي حددها القانون بدينار لتمكين أكبر عدد من المستثمرين من المساهمة فيها (فيصل، 2013، ص 106، 108)

ب / القيمة الدفترية (Book Value) : وهي القيمة التاريخية التراكمية التي تعكسها السجلات المحاسبية في الشركة، وتتمثل في حاصل قسمة مجموع حقوق الملكية على عدد الأسهم المصدرة، أو صافي الموجودات المتداولة والثابتة مطروحاً منها الخصوم قصيرة وطويلة الأجل على عدد الأسهم المصدرة.

ج / القيمة السوقية (Market Value) : وهي القيمة التي يعبر عنها سعر السهم في البورصة والذي يتشكل بموجب آلية العرض والطلب والتي تتحرك وفقاً لمتغيرات داخلية وخارجية بعضها تحت السيطرة والبعض الآخر خارج السيطرة، وبالتالي فهي في حالة تغير وتبدل دائم ومستمر ولا تستقر أبداً على حال. لذا فإن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو مساوية أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية.

د / القيمة التصفية (Liquidation Value) : وهي القيمة التي يتوقع حامل السهم الحصول عليها إذا ما تمت تصفية الأصول المتداولة والثابتة التي تملكها الشركة وذلك بعد القيام بخصم حقوق الدائنين والموظفين والحكومة منها.

هـ / القيمة الحقيقية أو العادلة (Dividend Value (Yield) : وهي القيمة التي تعبر عن العائد الذي من المتوقع أن تعطيه الأسهم مستقبلاً، ويعبر عنها بالثمن الذي يقبل أن ندفعه للحصول على العائد الذي تعطيه الأسهم في قادم الأيام، وهي تساوي حاصل قسمة العائد المتوقع على معدل العائد المطلوب.

ربحية السهم العادي (Earnings Per Share (EPS):

إن ربحية السهم تعتبر مؤشراً من أهم مؤشرات الربحية، لأنه يسهل مقارنة هذه الربحية للسهم خلال السنوات السابقة فضلاً عن مقارنتها بربحية السهم لشركات أخرى، وبالتالي فإن المستثمرين يجدون في هذا المؤشر وسيلة طيبة وملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية. ويهتم عادة المستثمرون وحاملو الأسهم بسعر السوق للأسهم العادية للمنشأة، فضلاً عن النسب التي تهتم بسلوك أسعار هذه الأسهم في السوق. إن سعر سوق السهم وحده لا يكفي للتعرف على ما إذا كان هذا السعر منخفضاً أو مرتفعاً، لذلك يجب تحديد العلاقة (النسبة) بين سعر السهم وربحية هذا السهم، أي تحويل الأسهم إلى وحدات عامة أو مشتركة يمكن من خلالها إجراء مقارنات هامة وفعالة بين أسهم المنشآت المختلفة (ليستراي وآخرون، 2010، ص 688).

قياس عائد السهم العادي من الأرباح (Earnings Per Share :

يمثل عائد السهم العادي من الأرباح نصيبه من صافي الربح الدوري بعد خصم الضريبة وبعد خصم توزيعات الأسهم الممتازة. وتبرز أهمية مؤشر عائد السهم العادي من الأرباح (EPS) في تحسين إمكانية مقارنة أداء شركات الأعمال المختلفة المتداولة أسهمها في أسواق رأس المال عن نفس الفترة المالية، أو المقارنة بين نتائج أعمال الشركة نفسها عن فترات مالية مختلفة (مطر وآخرون، 2008، ص 230) لذلك فقد أولت الجامعات المهنية المحاسبية اهتماماً خاصاً بهذا المؤشر، من حيث قياسه والإفصاح عنه في البيانات المالية المنشورة. وتتفاوت مشاكل قياس هذا المؤشر حسب اختلاف هيكل رأسمال الشركة، أي حسب كونه بسيطاً Simple أو مركباً Compound أي عندما يكون ضمن هيكل التمويل إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية مثل الأسهم الممتازة أو سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، أو أدوات مالية أخرى قابلة للتحويل، وهي الأدوات التي تعطي لحاملها الحق في شراء أسهم عادية، مثل حق الخيار Stock Options . ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 33 (IAS No . 33) يتخذ عائد السهم العادي صورتين هما:

1 -عائد السهم الأساسي (EPS) Primary

2 -عائد السهم المخفف (EPS) Diluted

– قياس عائد السهم العادي PEPS :

يتم قياس أو احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

PEPS = صافي الدخل – توزيعات أرباح الأسهم الممتازة

المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة

– قياس عائد السهم المنخفض DEPS :

يتم قياس أو احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$DEPS = \text{صافي الدخل المعدل}$$

المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية

ويقصد بصافي الدخل المعدل أعلاه هو صافي الدخل العائد لحملة الأسهم العادية والذي يشكل بسط النسبة السابقة المستخدمة في قياس عائد السهم الأساسي مضافاً إليه ما يلي:

أ – توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.

ب – فائدة السندات القابلة للتحويل بعد خصم الضريبة.

أما مقام النسبة أي المتوسط الموزون المعدل لعدد الأسهم العادية فيتمثل بمقام النسبة السابقة ولكن بعد إضافة ما يلي :

أ – عدد الأسهم المحتملة من تحويل حقوق الخيار.

ب – عدد الأسهم المحتملة من تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.

ج – عدد الأسهم المحتملة من تحويل السندات القابلة للتحويل.

وقد فرض هذا المعيار أي المعيار المحاسبي الدولي (33) وجوب الإفصاح عن كل من عائد السهم الأساسي ثم عائد السهم المنخفض .

الإطار التطبيقي للدراسة

مصادر البيانات :

تم الاعتماد علي القوائم المالية المنشورة السنوية لشركة الاتصالات السعودية والتي تم الحصول عليها من مواقع الانترنت ، وتم استخدام بيانات صافي الدخل السنوي وربحية السهم لصافي الدخل السنوي .

ادوات البحث :

تم تحليل القوائم المالية والحسابات الختامية السنوية لشركة الاتصالات السعودية للاعوام من 2003-2022

الكلمات المفتاحية : الإفصاح – الشركات المساهمة – الاسهم – جودة الربحية

الإفصاح :

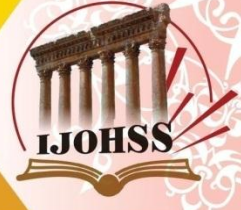
الإفصاح هو تقديم جميع البيانات المحاسبية إلى المستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما يمكن القول بأن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية بشكل كامل دون تحيز لأي طرف، كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض البيانات والمعلومات بشكل دقيق وسليم لمستخدمي تلك البيانات لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب وإظهار جميع المعلومات والبيانات ذات الأهمية الجوهرية. وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الإفصاح بأنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها".

الشركات المساهمة :

تعد الشركات المساهمة عصب النمو الاقتصادي، وذلك لاطلاعها بالمشاريع الكبرى التي تعجز عنها قدرات الأفراد العاديين، بسبب قدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة، فتترك بصماتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأحياناً السياسية للدولة، ولا غرابة في أن الشركات المساهمة تعد ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني نظراً لمساهمتها في بنائه وتقويته باعتبارها وحدات اقتصادية تتمركز حولها الفعاليات الاقتصادية المختلفة.

الاسهم :

الأسهم هي الورقة التي يتمثل فيها حق المساهم في تملك جزء من الشركة ويخول له حق الإدارة سواء عن طريق عضويته في الجمعية العمومية للمساهمين أو عن طريق مجلس الإدارة، كما يمنح نصيباً من الأرباح على قدر مساهمته في الشركة إن كانت هنالك أرباح ويتحمل من الخسارة على قدر أسهمه، وله الحق في ناتج تصفية الشركة عند انتهائها أو حلها.



جودة الربحية :

تعتبر الربحية مؤشر لنجاح الأعمال، ومقياس الربحية هو الاهتمام الرئيسي لجميع الأطراف المعنية مثل الدائنون والمستثمرون والمالكون والإدارة، ويؤخذ صافي المبيعات كقاسم مشترك في حساب جميع نسب العائد. ويمثل هامش إجمالي الربح وهامش الربح التشغيلي وهامش صافي الربح مقدرة الشركة على ترجمة المبيعات إلى ربح في مراحل مختلفة من التحليل .

الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقراره، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) .

المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) 1.

ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

نموذج الدراسة:

لقياس أثر الإفصاح عن جودة الربحية في شركات المساهمة السعودية على ربحية الأسهم تم بناء النموذج الموضح أدناه.

$$PS = \beta_0 + \beta_1 P + \mu$$

حيث أن:

$PS \equiv$ ربحية السهم.

$P \equiv$ أرباح الاسهم.

$\beta_0 \equiv$ ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

$\beta_1 > 0$, \equiv معلمات النموذج والإشارة المتوقعة لها.

أولاً: وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة يتم وصف المتغيرات باستخدام الحزمة الإحصائية (E views).

¹ - William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

جدول رقم (1)
نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

	PS	P
Mean	9.262500	10381910
Median	5.410000	10894094
Maximum	41.49000	12798902
Minimum	2.430000	7275959.
Std. Dev.	10.78587	1586090.
Skewness	2.120746	-0.354370
Kurtosis	5.921633	2.179126
Jarque-Bera	22.10516	0.980123
Probability	0.000016	0.612589
Sum	185.2500	2.08E+08
Sum Sq. Dev.	2210.363	4.78E+13
Observations	20	20

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية لشركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2022-2003

ربحية السهم (PS):

هو مؤشر لقياس ربحية السهم الواحد في شركات المساهمة العامة السعودية (شركة الاتصالات السعودية)، حيث بلغت أعلى قيمة له (41.49000) وأدنى قيمة له (2.430000) وبلغ الوسط الحسابي له (9.262500) وسجل انحراف معياري (10.78587).

أرباح الأسهم (P):

هو عبارة عن حجم الأرباح الكلية للأسهم المفصح عنها من خلال القوائم المالية لشركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية)، حيث بلغت أعلى قيمة لها (12798902) وأدنى قيمة لها (7275959)، وسجل الوسط الحسابي (10381910) بينما بلغ الانحراف المعياري لها (1586090).
ثانياً اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلاسل الزمنية الزمنية على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبار التالي: اختيار ديكي فوللر الموسع (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه. والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

وبتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من التقارير المالية لشركات المساهمة العامة بالمملكة العربية السعودية تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2)
نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

الفرق الأول		المتغير
Probability	t-Statistic	
0.0020	-5.443372	PS
0.0019	-5.562084	P
-4.616209		1%
-3.710482		5%
-3.297799		10%

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية لشركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2003--2022

من خلال الملاحظة على الجدول رقم (2) أوضحت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوي معنوية 1%. بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى ، والذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل.²

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثار المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختباراً لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد منجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood

²-2- William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

maximum Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر λ_{trace} trace test واختبار القيم المميزة العظمى λ_{max} maximum eigenvalues test.

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس) بـ :

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1 =$ ³.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

Date: 09/29/23	Time: 22:50			
Sample (adjusted):	2006 2022			
Included observations:	17 after adjustments			
Trend assumption:	Linear deterministic trend			
Series:	PS P			
Lags interval (in first differences):	1 to 2			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.986997	75.57758	15.49471	0.0000
At most 1	0.098021	1.753787	3.841466	0.1854
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية لشركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2022-2003

أوضحت نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصلة عليها في الجدول رقم (3) وجود متجه، واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM) :

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدر في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى مثل طريقة إنجل- غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001)

³ -Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002, p265

منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواءً كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن⁴.

تقدير العلاقة بين ربحية السهم وأرباح الأسهم في شركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية:

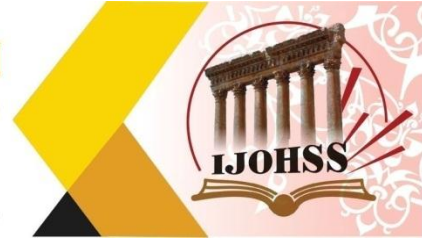
$$PS = \beta_0 + \beta_1 P + \mu$$

لقياس أثر الإفصاح عن جودة الربحية في شركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية على ربحية الأسهم تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ و تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج

Vector Error Correction Estimates		
Date: 09/29/23 Time: 22:47		
Sample (adjusted): 2006 2022		
Included observations: 17 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
PS(-1)	1.000000	
P(-1)	2.27E-08 (2.4E-07) [-4.09319]	
C	-7.019377	
Error Correction:	D(PS)	D(P)
CointEq1	-0.963361 (0.03357) [-28.7001]	-9077.632 (39087.0) [-0.23224]
D(PS(-1))	-0.046333 (0.03396) [-1.36423]	-21601.00 (39548.7) [-0.54619]
D(PS(-2))	-0.026869 (0.02759) [-0.97392]	14748.53 (32125.5) [0.45909]
D(P(-1))	2.86E-07 (2.1E-07)	0.394128 (0.24319)

⁴ - William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654



	[1.37041]	[1.62065]
D(P(-2))	-9.26E-08 (2.0E-07)	-0.599532 (0.23645)
	[-0.45592]	[-2.53560]
C	-2.426978 (0.23585)	25035.68 (274643.)
	[-10.2902]	[0.09116]
R-squared	0.991904	0.449416
Adj. R-squared	0.988224	0.199150
Sum sq. resids	9.369848	1.27E+13
S.E. equation	0.922932	1074724.
F-statistic	269.5377	1.795757
Log likelihood	-19.05837	-256.5105
Akaike AIC	2.948043	30.88359
Schwarz SC	3.242118	31.17767
Mean dependent	-2.297647	-3525.824
S.D. dependent	8.504914	1200941.
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.69E+11
Determinant resid covariance		4.06E+11
Log likelihood		-275.4369
Akaike information criterion		34.05140
Schwarz criterion		34.73758

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية لشركات المساهمة العامة (شركة الاتصالات السعودية) بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2003-2022 [] هي قيم T المحسوبة.

- () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر والتي تشمل على معيار النظرية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

1- معيار النظرية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (4) أن إشارة معلمة المتغير المستقل أرباح الأسهم موجبة وهي متوافقة مع النظرية المحاسبية التي تقول كلما كانت هناك جودة في الإفصاح المحاسبي كلما أدى ذلك إلى زيادة في ربحية السهم الواحد في شركات المساهمة (شركة الاتصالات السعودية).

2- المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الاحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (أرباح الأسهم) كانت تساوي (-4.093) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042).

3- المعيار القياسي:

في الجدول رقم (4) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 99% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذا التأثير القوي يدل على الأثر المباشر لجودة الإفصاح عن الربحية في شركات المساهمة السعودية على ربحية الأسهم. ومعامل سرعة التكيف للنموذج بلغ (-0.96) وكانت قيمة (T) المحسوبة له (28,700) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.042)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرقت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بسنة ونصف تقريباً للرجوع إليها.

اختبار الفرضية:

نص الفرضية: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة ربحية الشركات وربحية الأسهم".
من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (أرباح الأسهم) كانت موجبة (2.27) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة (t-Statistic) التي كانت تساوي (4.093) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.042)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة (الإحصائية والقياسية) نجد أنها معنوية إحصائياً وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه كلما كانت هناك جودة ربحية الشركات كلما أدى ذلك إلى زيادة في وربحية الأسهم بالشركات.

النتائج:

- 1- ثبوت صحة فرضية البحث وهو انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة ربحية الشركات وربحية الأسهم لتلك الشركات.
- 2- الزيادة في الأرباح الكلية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية أدت إلى زيادة ربحية السهم الواحد في تلك الشركات.
- 3- عرض التقارير المالية عبر الوسائل المناسبة للجمهور تؤدي إلى زيادة أسهم الشركات وزيادة في الأرباح الكلية وربحية السهم.
- 4- الإفصاح عن جودة ربحية الأسهم تتأثر بشكل مباشر بالأرباح الكلية للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.
- 5- اهتمام الشركات نحو الإفصاح عن الربحية في القوائم المالية والتقارير المالية يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها ، وانعكاس ذلك إيجابياً على ربحية الأسهم.
- 6- استخدام الإفصاح عن جودة الربحية كمؤشر في تقييم أداء الشركات المساهمة.

التوصيات:

- 1- عرض التقارير المالية لشركات المساهمة عبر الوسائل المختلفة وذلك لجذب مزيد من المستثمرين ولتحقيق زيادة في جودة ربحية الأسهم.
- 2- مزيد من الدراسات عن علاقة جودة الإفصاح المحاسبي واستقرار المركز المالي لشركات المساهمة العامة في أوقات الأزمات الاقتصادية وغيرها.
- 3- ضرورة الإفصاح في التقارير المالية للشركات عن مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي وبخاصة معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية نظراً لارتباطها بالقيمة السوقية للأسهم وأهميتها للمستثمرين ولمستخدمي القوائم المالية .
- 4- العمل على رفع مستوى الإفصاح من خلال تضافر جهود الشركات المساهمة وهيئة الأوراق المالية وتطوير التشريعات وتعزيز عملية الإفصاح بما يلبي احتياجات المستثمرين وترشيد قراراتهم.
- 5- توعية المستثمرين بأهمية بنود المعلومات الواردة في التقارير المالية وعدم التركيز على بعض المؤشرات التي قد لا تغطي وضع الشركة من كافة الجوانب.
- 6- تحسين جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وإتاحتها لجميع من هم بحاجة إليها.
- 7 - على جميع الشركات الالتزام التام بنشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية، وكذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المصادر والمراجع

- 1- جمال على محمد ،2011، قياس جودة الربحية في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- 2- زهير الحدرب، 2012 ، محاسبة الشركات ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان.
- 3-حسين القاضي، مأمون حمدان ،2006، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 4-ليسترا هيتجر، سيرج مات ولتش،2010 ،المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، القاهرة.
- 5- مدثر طه أبو الخير ،1999 ،إدارة الربح في الشركات المصرية،" دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية " المجلة العلمية، التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- 6- محمد مطر ،موسى السوطي، 2008 ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 7- محمد مطر، 2007 ،مبادئ المحاسبة المالية،مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .
- 8- محمد علي إبراهيم العامري، 2013، إدارة محافظ الاستثمار، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- 9- محمد سلطان السهلي ، 2006 ، إدارة الربح في الشركات السعودية ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 46 ، العدد 3 .
- 10- محمود السيد الناعي ،2007 ، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.
- 11- محمود عبد الحليم ، 2001 ، العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية (عوائد الأسهم) ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 28 ، العدد 1 .
- 12- عيد محمود عيده، 2001 ،أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار الاستثمار في الأسهم،المجلة المصرية للاقتصاد والتجارة، مصر.
- 13 - فيصل محمود الشواورة، 2013 ، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن.
- 14- Roman L. Weil, "Quality of earnings and earnings management ", AICPA, the American institute of certified public Accountants, Feb. 2009.
- 15- Neil Bhattacharya, and others "Earning quality and Information asymmetry", Accounting Research, Conference, Indian School of Business, April, 2009.
- 16- Syed Z. Shah, and others, "Corporate governance and earning management an empirical evidence form Pakistani listed companies ", European Journal of Scientific Research, 2009, pp. 624-638.
- 17- Fredy B., Geert B., & Suzanne B., "Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics",rking Paper 09-108, April 2009.http://www.ru.nl/nice/working papers
- 18- Andrew K. Gibbs, " Bank Valuation: a focus on earnings quality ", Business Valuation Resources, 2008.
- 19- Clikaman M., Paul, "The Quality of earnings in the Information Age" Accounting Education, Vol. 17, No.4, November 2003.
- 20- Schipper Katherine & Vincent Linda," Earning Quality ", Accounting Horizons, Supplement, 2003.
- 21- Botosan, C.A, " Disclosure level and the cost of equity capital ", The Accounting Review, Vol. 72, No.3, 1997 PP. 323-349.
- 22- http://www.accdiscussion.com
- 23- http://www.tadawul.com.sa/wps/portal

- 24- <http://gulf.argaam.com/company/companyoverview/marketid/3/companyid>
- 25- <http://alphabet.argaam.com>
- 26- <https://www.google.com.sa>
- 27- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 28- <http://www.stc.com.sa>